

ندوة "مقاصد الشريعة عند المذاهب الإسلامية"

والاجتماع التأسيسي لمركز دراسات المقاصد

لندن 1 - 3 مارس 2005

محمد الطاهر الميساوي*

بمبادرة من مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ممثلة في مؤسسها ورئيسها الشيخ أحمد زكي يماني (وزير البترول والمعادن الأسبق بالملكة العربية السعودية) انعقدت ندوة عالمية - لعلها الأولى من نوعها - عن مقاصد الشريعة بضاحية سري Surrey بالعاصمة البريطانية لندن. وقد أريد لهذه الندوة - التي دُعي لها عدد من العلماء المعروفين والأساتذة الجامعيين ذوي الاهتمام الخاص بمقاصد الشريعة والإسهام المعلوم في دراستها والترويج لمباحثها - أن تكون كذلك الاجتماع التأسيسي لمركز متخصص في الدراسة العلمية المنهجية لمقاصد الشريعة في جميع أبعادها ومستوياتها.

وقد افتتحت الندوة - بعد تلاوة القرآن الكريم - بكلمة من الشيخ يماني رحب فيها بالمشاركين وذكر فيها بعض الدواعي التي حثت به إلى ولوج هذا المجال، وخاصة ما يواجه الإسلام من تشويه متزايد ومتعمد لمبادئه وقيمه من قبل كثير من مناوئيه وما

* أستاذ مساعد بقسم الفقه وأصول الفقه، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

يسببه بعض الطوائف من المسلمين بسوء فهمهم للإسلام وعدم إحسان عرضه من تكريس للصورة السلبية التي يسعى أعداؤه لرسما وإشاعتها عنه وعن معتقيه. وأشار رئيس مؤسسة الفرقان في كلمته إلى أنه من خلال إدامة التفكير في الأمر وعرضه على عدد من المفكرين والعلماء على رأسهم العلامة الشيخ يوسف القرضاوي - رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين - والدكتور محمد سليم العوا - القانوني والكاتب الإسلامي المعروف - توصل إلى القناعة بضرورة إعطاء الأمر طابعاً علمياً ومؤسسياً يكون البحث في مقاصد الشريعة والنظر في أبعادها المختلفة لإرساء فهم سليم ومتكامل لتعاليم الإسلام وقيمه هو لحمته وسداه. ثم تلا ذلك كلمة الشيخ يوسف القرضاوي الذي أشاد بموضوع الندوة وبفكرة إنشاء مؤسسة علمية للتخصص في دراسته ومتابعة البحث العلمي فيه، مشيراً إلى أن مثل هذه الخطوة كان من الأولى أن تحصل وأن تعضد بخطوات مثلها منذ زمن بعيد. وفي هذا السياق أكد الشيخ القرضاوي أهمية مثل هذا العمل العلمي - الذي لا تكفي فيه مؤسسة واحدة - لترشيد الفكر والعمل في الساحة الإسلامية ومواجهة حملات التشويه التي ما فتى أعداء الإسلام والمسلمين يشنونها بأساليب مختلفة ولأغراض متباينة.

وقد اشتملت الندوة فضلاً عن الجلسة الافتتاحية على خمس جلسات قدمت ونوقشت فيها سبعة بحوث وقرئ اثنان لم يتسن لكاتبهما (الدكتور أحمد الريسوني أستاذ أصول الفقه ومقاصد الشريعة في جامعة محمد الخامس ودار الحديث الحسنية في الرباط بالمغرب، والسيد هادي خسروشاهي من الحوزة العلمية بقم في إيران) حضور الندوة. ويمكن تصنيف هذه البحوث حسب وجهات تركيزها إلى أربع مجموعات:

تشتمل المجموعة الأولى على بحثي كل من الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي والدكتور أحمد الريسوني. قدم الشيخ القرضاوي في بحثه المطول المعنون "بين المقاصد الكلية والنصوص الجزئية: دراسة في فقه مقاصد الشريعة" ما يمكن عده الإطار الفكري

والمنهجي العام الذي تنتظم فيه فكرة المقاصد بوصفها تعبيراً عن الفهم الشمولي والتكاملي لتعاليم الإسلام وقيمه وأحكامه وتجسيدا للنهج الوسطي الذي تتسم به الشريعة الإسلامية في نظرتها لشؤون الإنسان في مجالات الحياة كلها بأبعادها المادية والروحية والعقلية كافة. وقد رأى الشيخ أن هذا الإطار المتوازن هو الذي سارت عليه حركة التفقه والاجتهاد عند أغلب علماء الأمة وفقهائها في مختلف أطوار تاريخها منذ جيل الصحابة الذين تلقوه عن الرسول ﷺ، مؤكداً أنه الإطار المعبر حقيقة عن عالمية شريعة الإسلام ونهجه العادل وأنه هو الإطار الضامن لوحدة الأمة مهما كان من تنوع المدارس الفكرية والمذاهب الفقهية التي نشأت في تاريخها، ومبرزاً كذلك أن فكرة المقاصد هي المحك والمعيار في تحقيق التفاعل بين نصوص الشريعة وظروف الحياة وأوضاعها.

أما بحث الدكتور أحمد الريسوني المعنون "البحث في مقاصد الشريعة: نشأته وتطوره ومستقبله" فهو محاولة للتأريخ لفكرة المقاصد والبحث فيها عبر المذاهب الفقهية والمدارس الفكرية المختلفة من أجل الوصول إلى ما أسماه "الحلقات المفقودة" في دراسة المقاصد التي كثيراً ما تحصل الغفلة عنها بسبب تعدد المصطلحات وتنوع العبارات التي استخدمت للتعبير عن موضوع المقاصد في المصنفات العلمية الإسلامية وعند المذاهب الفقهية المختلفة عبر العصور. ومن هذا المنطلق يرى الريسوني أن بحث المقاصد لا يكاد يخلو عنه مذهب من المذاهب الفقهية أو نظر فقيه مجتهد، داعياً إلى ضرورة معرفة مختلف المفردات المُعَبَّرَ بها عن المقاصد حتى لا يُقتصر على ما ورد بعبارة مقاصد الشريعة أو مقاصد الشرع أو ما يشتق منها، مما يعني ضرورة إجراء دراسات تاريخية مقارنة للكشف عن تلك المصطلحات وربط بعضها ببعض لبناء صورة موضوعية عن واقع بحث المقاصد في المذاهب المختلفة وعند العلماء والمفكرين على تنوع تخصصاتهم، بعيداً عن الانحصار في زاوية نظر فقهية محدودة أو التفوق في رؤية مذهبية ضيقة. وبعد استعراض سريع لإسهامات عدد من العلماء في إغناء دراسة المقاصد وتطويرها، خلص الريسوني إلى النظر في الحاضر

واستشراف المستقبل فأكد وجود ما سماه صحوة مقاصدية ودعا إلى ضرورة توسيع دائرة الدرس المقاصدي إلى مجال العقائد وعدم الاقتصار على مقاصد الأحكام التشريعية والفقهية، وذلك لكي تستعيد عقائد الإسلام وجهها الحقيقي وتؤدي وظيفتها الحقيقية وتستعيد موقعها الأساسي في حياة المسلمين وعلومهم وثقافتهم.

أما المجموعة الثانية فتشمل ثلاثة بحوث لكل من الدكتور عبد الرحمن الكيلاني من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة والدكتور جاسر عودة من قسم الدراسات الإسلامية في جامعة ويلز بالمملكة المتحدة والدكتور محمد كمال الدين إمام من كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية بمصر. تناول الدكتور الكيلاني في بحثه المعنون "القواعد الأصولية والفقهية وعلاقتها بمقاصد الشريعة الإسلامية" عدداً من القضايا المهمة تتعلق بمدلول كل من القاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية وعناصرهما، والعلاقة التاريخية بينهما من حيث الأسبقية الزمنية والفرق الموضوعي بينهما، كما تعرض لمسائل العموم والشمول والاطراد والتجريد في هذين الضربين من القواعد ليخلص إلى بيان الصلة بينهما وبين مقاصد الشريعة.

وفي بحثه المعنون "مقاصد الأحكام الشرعية وعللها" أثار الدكتور عودة قضية التعليل مقترحاً تفعيل علم المقاصد الشرعية في البحث الأصولي والاستدلال الفقهي بإنابة الحكم الشرعي بمقصده بحيث يدور معه وجوداً وعدمًا، بدل الاقتصار على إنابته بالعلة بتعريفها الأصولي المعروف باعتبارها وصفاً ظاهراً منضبطاً، وذلك من أجل مراعاة الظروف والتفاعل معها. وهنا حاول الباحث استدعاء الجدل الأصولي القديم حول التعليل بالعلة والحكمة معتبراً أن اعتماد المقصد مناظراً للحكم كفيلاً بتمكين الاجتهاد الفقهي من استيعاب تغير الظروف والأعراف وإعمال النصوص كلها ولو تعارضت ظواهرها. وقد حاول الباحث تسويغ دعوته هذه بأن فيها ضمناً لمرونة الفقه الإسلامي وتحقيق غايات الأحكام الشرعية خاصة في بلدان الأقليات الإسلامية، فضلاً عن أن التعليل بالمقاصد

يسبغ على الفقه الإسلامي صبغة المنهج العقلي الذي يؤكد دوران الأحكام والتشريعات مع أهدافها المقصودة وغاياتها المأمولة لا مع ظواهرها الشكلية، خاصة إذا ارتبطت هذه الأهداف بقيم الأخلاق العليا ومصالح المجتمع الأساسية والحيوية.

أما الدكتور محمد كمال الدين إمام فقد تمثل جوهر بحثه المعنون "فكرة المقاصد في العبادات: رؤية منهجية" في محاولة لفك الارتباط بين القول بالصبغة التعبدية لأحكام شعائر العبادة ورفض التعليل فيها من ناحية والبحث في مقاصدها وغاياتها من ناحية أخرى. وقد توقف الباحث عند قاعدتين استخلصهما من كتاب "الموافقات" للشاطبي وهما: "الأصل في العبادات بالنسبة إلى المكلف التعبد دون الالتفات إلى المعنى"، و"لا يدخل العبادات الرأي والاستحسان لأنه كالمنافي لوضعها، ولأن العقول لا تدرك معانيها على التفصيل، كالصلوات حيث وضعت بعيدة عن مدارك العقول في أركانها وترتيبها وأزمانها وكيفية ومقاديرها وسائر ما كان مثلها". وقد بين الباحث مناط دعوته هذه بأن التفكير المقاصدي في العبادات ينصب أساساً على آثارها العامة والخاصة، والفردية والاجتماعية، والدينية والأخروية.

وقد شملت المجموعة الثالثة ثلاثة بحوث لكل من الدكتور إبراهيم بيومي غانم الخبير في المركز القومي للبحوث الاجتماعية بالقاهرة والدكتور سيف الدين عبد الفتاح من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة والسيد هادي خسروشاهي رئيس مركز البحوث الإسلامية في قم بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويمكن القول إن بحوث هذه المجموعة ذات صبغة تطبيقية. ركز الدكتور غانم في بحثه المعنون "مقاصد الشريعة في مجال الوقف" على أمور ثلاثة: الأول أهمية المقاصد والحاجة إليها في التأصيل الشرعي للوقف، والثاني ضبط شروط الواقفين بمقاصد الشريعة، والثالث إسهام الوقف في تحقيق مقاصد الشريعة. وقد حاول الباحث إبراز مدى الحاجة إلى اعتبار مقاصد الشريعة في الأمر الثاني على وجه الخصوص بالتذكير بالاختلاف الواسع بين الفقهاء اختلافاً بلغ حد التناقض في

بعض الأحيان في مناقشتهم حول شروط الواقفين ومدى اعتبارها واحترامها والتقيدها، خاصة وأن هناك قاعدة مشهورة صيغت في هذا الصدد تقول: "شرط الواقف كنص الشارع". وقد رأى الدكتور غانم أنه على الرغم من أن هذه القاعدة قد استقرت عند كثير من الفقهاء وعلى الرغم من لحاظها احترام إرادة الواقف، إلا أنه لا ينبغي أخذها باعتبارها أمراً مطلقاً لا مجال فيه للمراجعة، بل لا بد من نقدها في ضوء مقاصد الشريعة بوصفها هي المعايير العليا الحاكمة على كل قاعدة وكل تصرف.

أما الدكتور سيف الدين عبد الفتاح فقد دعا في بحثه المطول المعنون "نحو تفعيل النموذج المقاصدي في المجال السياسي والاجتماعي" إلى إعادة البناء المعرفي والمنهجي لعلم السياسة وفق منظومة القيم الأساسية والفرعية التي تقدمها مقاصد الشريعة ارتباطاً بمفهوم المصلحة الذي يعتبر القاسم المشترك الذي تلتقي عنده مقاصد الشارع ومقاصد المكلف. وحسب الباحث يمكن للنموذج المقاصدي في علم السياسة أن يولد عناصر تتعلق بالرؤية الكلية ورؤية العالم، كما يقدم إطاراً نظرياً ونسقاً مفاهيمياً وتوجهات منهجية تجيب عن أسئلة أساسية تتعلق بطريقة إدراك الواقع وتصنيف معطياته والتعامل معه وتكييف قضاياه المختلفة ووصلها بنصوص الشريعة، سواء كان هذا الواقع محلياً أم عالمياً. ويرى الدكتور عبد الفتاح أن كثيراً من العقد الرئيسة التي يعاني منها علم السياسة الوضعي والفكر السياسي عند المسلمين أن تنحل في إطار النموذج المقاصدي الذي يدعو إليه وخاصة عقدتا فقه الواقع والعلاقة بين المقاصد والوسائل وما يرتبط بذلك من اعتبار لمآلات الأفعال، كما تنحل العقدة المزمنة الخاصة بالعلاقة بين السياسي والاجتماعي والقائمة على رؤية انفصامية تشطيرية في الفكر السياسي الحديث بسبب منطلقاته الفلسفية ذات الأصول الوضعية المادية.

أما السيد خسروشاهي فقد أثار في ورقته القصيرة المعنونة "حول علم المقاصد الشرعية وبعض أمثله التطبيقية" مسألة وظيفة الدولة وواجباتها في مجال حياة الأفراد إشباعاً لحاجاتهم وتحقيقاً للتكافل بينهم في أمور معاشهم. ومن ناحية أخرى دعا السيد خسروشاهي إلى ضرورة تنظيم مباحث هذا العلم وتقعيد قواعده وذلك بتقحيح موضوعه وترتيب فصوله وتمييز قواعده العامة والخاصة وبيان ثمرته العملية، كما أكد أهمية السعي لتحصيل القطع في مجال بحث المقاصد بمعنى تأصيل حجته، وإلا لم يصر علماً.

أما المجموعة الرابعة فتشتمل على بحث واحد هو بحث الدكتور حسن جابر من الجامعة اللبنانية، وقد جاء هذا البحث بعنوان "المقاصد في المدرسة الشيعية: إشكالية التسمية والتمذهب". وقد طرح الدكتور جابر في بحثه سؤالاً أساسياً عن مدى حضور فكرة المقاصد في الفقه المذهبي الشيعي وانتهى إلى الجواب بالنفي، مقررًا أن ما قام به هو نفسه في كتابه "المقاصد الكلية للشرع والاجتهاد المعاصر" المنشور سنة 2001م¹ يُعد أول جهد علمي بذله "باحث شيعي في التاريخين الوسيط والمعاصر" في الدراسة المنهجية والعلمية لمقاصد الشريعة. وقد اعتبر الباحث أن هذه الصحوة المقاصدية المتأخرة لدى الشيعة هي التي تفسر قبول علماء هذا المذهب لأطروحة الإمام الشاطبي في المقاصد التي أودعها كتابه "الموافقات".

هذا وقد حفلت الجلسات المختلفة التي خصصت لتقديم البحوث بنقاش علمي راق وجدال فكري رصين حاول المشاركون فيه أن يثيروا العديد من القضايا والإشكالات النظرية والمنهجية التي يقتضيها البحث في مقاصد الشريعة. وقد حظيت مسألة تبعية المقاصد لعلم أصول الفقه واستقلالها علماً قائماً بذاته - كما دعا إلى ذلك عدد من العلماء في مقدمتهم الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور - قسطاً وافراً من ذلك النقاش والجدال، كاد

¹ انظر مراجعة علمية رصينة لهذا الكتاب قام بها الدكتور نعمان جنيغ في مجلة التجديد، السنة التاسعة، العدد

الخلاف حولها أن يكون حاداً. إلا أن ما تسالم عليه الجميع هو أن الأمر يتطلب مزيداً من البحث العلمي الجاد والدرس المتأن، ولا يمكن الفصل فيه بناءً على مجرد رؤية مذهبية محدودة أو اتباعاً لمواقف تاريخية مستقرة أو تعويلاً على نظرة سطحية عابرة.

هذا وقد خصصت الجلسة الخامسة (الختامية) التي ترأسها الشيخ أحمد زكي يماني وكان الدكتور محمد سليم العوا مقررًا لها للنظر في مشروع إنشاء "مركز دراسات مقاصد الشريعة الإسلامية" الذي تقدمت به مؤسسة الفرقان. وقد نوقشت فيها عدة قضايا ذات صبغة قانونية وتنظيمية وعلمية تم الإطّار القانوني للمركز وهيكله الإداري ووظائفه العلمية وطرق عمله لإنجاز مهمته العلمية والفكرية. ومن الأمور المهمة التي يجدر التنويه بها هنا الاتفاق على أن تكون للمركز هيئة علمية استشارية تنهض بوضع خطته وتقوم بتحديد مجالات عمله، وأن تكون له مجلة علمية محكمة باللغتين العربية والإنجليزية.

وقد تم تسجيل المركز بمدينة لندن وعين مدير تنفيذي له وهو الآن بصدد إعداد خطة عمله المستقبلية. وبهذا تستوي منظومة المؤسسات العلمية التي سعى الشيخ يماني لإقامتها بأربعة أركان تشمل مؤسسة الفرقان ومركز دراسات الطاقة في العالم وموسوعة مكة والمدينة وهذا الوليد الجديد.